

## الجانب الاقتصادي للهجرة الأفريقية غير الشرعية The Economic Aspect of African Illegal Migration

مريم عبد الله محمد  
الشريف

حسن محمد العربي  
الشريف

رمضان علي محمد  
أبورأوى

كلية العلوم التقنية مصراته

[Khatoon84@yahoo.com](mailto:Khatoon84@yahoo.com)

[hasanelarabi@ctsm.edu.ly](mailto:hasanelarabi@ctsm.edu.ly)

[ramadanaborawi@yahoo.com](mailto:ramadanaborawi@yahoo.com)

### ملخص الدراسة:

إن ظاهرة هجرة الشباب الأفريقي غير الشرعية هي مشكلة تؤرق دول المنشأ والمهجر على السواء؛ وإن ما تُحدثه من آثار، يعاني من انعكاساتها المجتمع الدولي ككل، خاصة بعد ظهور مشكلة "الإرهاب الدولي"، ما حوّل الهجرة من نشاط عادي وظاهرة طبيعية إلى كونه أزمة عالمية، ورغم مخالفة القيود على التنقل والسفر للأعراف الاقتصادية الحرة التي تشترط حرية التنقل والحركة للأفراد؛ إلا أن دول العالم تتمسك بقوانين الهجرة إليها أو عن طريقها، خاصة وأن النظرة الاستشرافية للسنوات القادمة بحسب التنبؤات لا تشي بتحسّن إذا ما سارت الأمور على النحو التي هي عليه الآن؛ حيث تستقبل أوروبا -على سبيل المثال- سنويًا أعداداً كبيرة من مهاجرين أفارقة غير شرعيين، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ أوروبا ستستقبل 159 مليون مهاجراً حتى عام 2025 لتعويض العجز الديموغرافي الناتج عن انخفاض نسبة الخصوبة فيها، وتكمن أهمية هذه الدراسة في مناقشتها لهذه الظاهرة التي تجاوزت أن تكون مسألة ظرفية، بل أصبحت مكوناً هيكلياً لدول المهجر.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في الجانب الاقتصادي لظاهرة الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى دول المهجر من حيث: مفهومها، واتجاهاتها، وأسبابها، وتأثيراتها على الجوانب الاقتصادية والجوانب الإنسانية الأخرى، ولتحقيق أهداف الدراسة ومحتواها تم اتباع المنهج التحليلي الوصفي، ثم الخروج بنتائج عديدة أبرزها: أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية الصعبة التي يعيشها الشباب الأفريقي في معظم

الدول الأفريقية كان لها الدور الأساسي في هجرتهم السريّة من دولهم، وأن الآثار الاقتصادية والإنسانية سلبية في غالبيتها، كما أن هناك آثاراً إيجابية لهذه الهجرة في ذات الوقت، ثم خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام -ولو نسبياً- في إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما يمكن أن يُقلل من حدتها كأن تعيد الدول الأفريقية النظر في ترتيب أولويات برامجها التنمويّة، وخاصّة تلك التي تساهم في زيادة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة إنتاجية الشباب الأفريقي والتقليل من نسبتي الفقر والبطالة.

**الكلمات المفتاحية:** آثار اقتصادية، جوانب اقتصادية، جوانب إنسانية، دولة العبور، دولة المنشأ، دولة المهجر، هجرة أفريقية، هجرة غير شرعية.

### **Abstract:**

The phenomenon of illegal migration of African youth is a problem that plagues countries of origin and emigration alike. The international community as a whole suffers from its repercussions because of the effects it has, especially after the emergence of the problem of "international terrorism", which has transformed migration from a normal activity and a natural phenomenon into being a global crisis. Although the restrictions on movement and travel violate the free economic norms that stipulate the freedom of movement and movement of individuals, world countries, however, adhere to immigration laws to or through them, especially since the outlook for the coming years according to forecasts does not indicate any improvement if things go as they are now. For example, Europe receives large numbers of illegal African immigrants annually, and the United Nations estimates that Europe will receive 159 million immigrants until 2025 to compensate for the demographic deficit caused by its low fertility rate, and the importance of this study lies in its discussion of this phenomenon that has exceeded being a circumstantial issue to become a structural component of the diaspora countries.

This study aims at studying the economic aspect of the phenomenon of African illegal immigration to the countries of the Diaspora in terms of: its concept, its trends, its causes, and its

effects on the economic and other human aspects, and to achieve the objectives and content of the study, the descriptive analytical approach was followed, and then many results were obtained, most notably: The difficult economic, social, and political conditions experienced by African youth in most African countries had a fundamental role in their secret migration from their countries, and that the economic and humanitarian effects are mostly negative, and there are positive effects of this migration at the same time. Then the study came out with a set of recommendations which would contribute - albeit relatively - to shedding light on the phenomenon of illegal immigration and what could reduce its severity, such as if African countries reconsider the prioritization of their development programs, especially those that contribute to increasing rates of economic development by increasing the productivity of African youth, and reduce poverty and unemployment rates.

**Key words :** African Migration, Economic Aspect, Economic Effects, Human Aspects, Illegal Migration, State of Degeneration, State of Origin, State of Transit.

*Human and Community Studies Journal*

*HCSJ*

## 1. مقدمة:

الهجرة هي ظاهرة طبيعية تاريخية بدأت مع بداية الحياة على الأرض؛ استجابةً لرغبة الإنسان في حياة أفضل والعيش في ظروف تضمن حصوله على لقمة عيشه وأمانه وربما رفاهيته أيضاً؛ وهي رغبات تُشكّل دوافع للهجرة الإنسانية تتشابه في التاريخ الحديث مع دوافع الهجرة منذ بدء الخليقة، وقد ساهمت حركة التنقل على مرّ التاريخ في توزيع البشر في العالم واختلاط الأجناس البشرية سواء كانت هذه الحركة طوعية لغرض تحسين المستوى المعيشي والبحث عن أرض خصبة حيث الماء والغذاء الوفير، أو قسرية كما في حالات النزوح بسبب الكوارث الطبيعية، واللجوء للهاربين، وتجارة الرقيق التي كانت رائجة في فترة من فترات التاريخ حيث استعباد البيض في أوروبا وغيرها للسود من أفريقيا وما تشكّله تلك التجارة من مصدر ثروة لكثيرين.

وهكذا فإن الهجرة الأفريقية غير الشرعية باتت قضية مهمة من قضايا المجتمع الدولي وتتنظر إليها كتحديّ يستوجب استحداث سياسات وقوانين أكثر نجاعة، تستهدف إنهاء المشكلة من جذورها وليس فقط محاربتها، فلا يكفي مجرد القبض على المهاجرين غير الشرعيين ودكهم في مخيمات أشبه بالسجون بغرض ترحيلهم، خاصة وأن كثير من تلك المخيمات لا يستوفي الشروط الإنسانية وتنقص العاملين فيها أخلاقيات احترام حقوق الإنسان - وإن كان مخالفاً للقانون -، ناهيك عن الأرواح التي تلاقى حتفها في قوارب الهجرة قبل وصولها إلى الضفة الأخرى أو تذهب ضحية عصابات مسلحة حين الانتقال من حدود دولة إلى أخرى في الطريق إلى دولة المهجر إما موتاً أو سجوناً أو عنفاً، لذا فإن الأنظار تخطت مراقبة حدود دول المهجر ودول العبور إلى تنمية قارة أفريقيا لتغيير ظروفها ونقلها من تحكم عوامل الطرد إلى خلق عوامل جذب تُبقي الفرد في بلاده للمساهمة في تنميتها والتمتع بخيراتها بدل تعريض نفسه لمخاطر الهجرة غير الشرعية أو البقاء تحت ظروف منهكة له، لا تضمن له حقوقه الإنسانية ولا تلبّي رغباته، وتخسر بلاده شبابه وقدرته على الإنتاج.

وفي هذه الدراسة سوف يتم تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة الأفريقية غير الشرعية وتحليل تأثيرات الجانب الاقتصادي على الدول المتأثرة بالهجرة غير الشرعية (دول المنشأ، دول المهجر، ودول العبور)، وكذلك الجوانب الأخرى التي المرتبطة بالحياة الإنسانية.

### مشكلة الدراسة:

تُعد الهجرة الأفريقية غير الشرعية ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل؛ وبالذات من حيث الجانب الاقتصادي الذي يُعدّ من أهم الأسباب المؤدية للهجرة، ومن حيث مدى تأثير دول المنشأ ودول المهجر ودول العبور بالهجرة غير الشرعية، وتعتبر هذه الظاهرة إقليمية ودولية ليست محلية فقط، وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الدوافع.

وتعتبر الهجرة عبر الحدود في أفريقيا إستراتيجية قديمة يلجأ إليها سكان بعض الدول الأفريقية؛ وفي هذا ميل طبيعي لغرض تحسين الأحوال المعيشية - تحسين الأوضاع الاقتصادية - ولأغراض أخرى، ولا مشكلة للمجتمع الدولي مع هذا النوع من

الهجرات، لكن المشكلة في الهجرة عندما تتم بطريقة غير شرعية وحينما تكون في نية المهاجر اختراق الحدود والسيادة لدول أخرى بطريقة غير قانونية وبشكل يتنافى مع ما هو متفق عليه دولياً من قوانين خاصة بالسفر والتنقل، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة التي تتضح من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل تمثل الظروف الاقتصادية للفرد ولدولته سبباً ودافعاً مباشراً للتفكير في الهجرة غير الشرعية وممارستها وانتشارها في القارة الأفريقية؟
  - ما مدى تأثير الجوانب الإنسانية الأخرى في تعميق الميل الفردي نحو الهجرة غير الشرعية في أفريقيا؟
  - ما مقدار الآثار الاقتصادية المترتبة عن الهجرة الأفريقية غير الشرعية في دول المنشأ ودول المهجر وكذلك دول العبور؟
- فرضية الدراسة:

تتطلب هذه الدراسة من فرضية مفادها:

"تعتبر الهجرة الأفريقية غير الشرعية ظاهرة سلبية، والأسباب الاقتصادية من أهم الدوافع المؤدية إليها، وتأثيراتها -في الغالب- تكون سيئة على الجانب الاقتصادي وعلى باقي الجوانب الإنسانية الأخرى في دول المنشأ ودول المهجر ودول العبور أيضاً".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة عن الهجرة الأفريقية غير الشرعية، ومدى تأثير علاقات الدول المعنية (دول المنشأ ودول المهجر ودول العبور) بعضها البعض، مما جعل هذا الموضوع هاجساً للمجتمع الدولي ككل؛ خاصة كون الهجرة غير الشرعية تُصنّف عالمياً على أنها من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومن ناحية إنسانية فإن الدراسة تسلط الضوء على المخاطر المترتبة عن هذا النوع من الهجرة لما فيه من خطورة على المهاجر؛ تصل لفقدان حياته خلال رحلته.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم الدوافع المسببة للهجرة الأفريقية، ومدى أهمية العوامل الاقتصادية المحيطة بالفرد في اتخاذ قرار الهجرة، كما تهدف للوصول

إلى مدى التأثير الاقتصادي للدول المعنية بالهجرة غير الشرعية، والتعرض للجوانب الإنسانية الأخرى المرتبطة بالأفراد من حيث الدوافع للهجرة والآثار المترتبة عنها، وكذلك المخاطر الإنسانية المحتملة عن هذا النوع من الهجرات على المهاجرين الأفرقة غير الشرعيين.

## 2. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الهجرة غير الشرعية من جوانب مختلفة، منها:

- عز الدين مختار فكرون، وآخرون، " واقع الهجرة غير الشرعية": هدف البحث إلى التعرف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية على الدول المتأثرة بالهجرة، وتوضيح التباين في الأسباب وراء فشل السياسات في القضاء على الظاهرة، وينطلق من فرضية مفادها "كلما نجحت الجهود المبذولة في الوقوف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية ومعرفة كيفية معالجتها؛ كلما ساهم في تخفيف العبء للدول المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية"، ولإثبات هذه الفرضية أو نفيها تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، كما تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة. وقد خلص البحث لمجموعة نتائج هي أن الأسباب الحقيقية لهجرة الشباب يعود إلى تدني المستوى المعيشي وعدم الاستقرار السياسي، وأن غالبية المشروعات التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية من قبل دول المهجر تقوم على الحلول الأمنية غير عملية غير كافية، أهمية تحديث القوانين والتشريعات لردع المهاجرين وشبكات التهريب.

- محمد امحمد محمد ابوزيد، " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2019): هدف لتحديد دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني منها، كما تهدف للوقوف على المبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشرعية التي تواجهه، وتهدف أيضاً لدراسة وتحليل تأثير الهجرة غير الشرعية على واقع ومستقبل الأمن القومي الليبي، و تتطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم استقرار الأمن القومي في الدول المستقبلية للمهاجرين، وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج وهي أن هناك انقسام سياسي داخلي حال دون قدرة الأطراف السياسية على حسم الصراع للصالح

العام، كما أن هناك دوافع للهجرة غير الشرعية مختلفة وأن هذا النوع من الهجرة أثر بشكل سلبي على الأمن القومي.

• عرفات مفتاح معيوف، وآخررون، "مخاطر الهجرة غير الشرعية ودور الإعلام في مكافحتها"، هدف البحث إلى تحديد ماهية الهجرة غير الشرعية، وتتبع آليات مكافحتها في المواثيق الدولية، ورصد دور الإعلام فيها، وخُصص إلى أن هناك نقص في المواثيق الدولية التي تعالج مسألة تهريب المهاجرين، وأن الإعلام تناول الموضوع ولكن بشكل سطحي غير معمق، مكتفياً بالطابع الإخباري دون الإنساني.

• فايزة بركان، وآخرون، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية": هدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية والوصول إلى طرق مكافحة هذه الظاهرة، ويخلص البحث إلى أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة وخطيرة، وللقضاء عليها يجب القضاء على الأسباب المؤدية إليها وفي مقدمة ذلك الاعتماد على التنمية.

### 3. المنهجية:

استخدمت هذه الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي للإلمام بظاهرة الهجرة الأفريقية غير الشرعية، عن الطريق السرد التاريخي وتحليل البيانات، بالاطلاع على الكتب، والمجلات العلمية، والنشرات والتقارير الدولية، والمؤتمرات، والدراسات السابقة، للوصول إلى أهداف الدراسة.

### 4. الإطار النظري:

سوف يتناول الإطار النظري في هذه الدراسة توضيح لمعنى الهجرة غير الشرعية عموماً والتي قد تكون طوعية، وربما قسرية، وقد تأخذ شكل اللجوء السياسي، كما سيتم توضيح اتجاهات الهجرة الأفريقية غير الشرعية وأنماطها، وسرد لبعض الإحصائيات المهمة التي تساعد في تكوين فكرة عن حجم المشكلة، أيضاً سيتم عرض الأسباب التي أدت بالمهاجر غير الشرعي لاتخاذ قرار الهجرة والمغريات التي تعترضه، وسرد تحليلي للأثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية على كل الدول المعنية بالموضوع، أيضاً سنتناول الدراسة بعض المخاطر والانتهاكات التي يتعرض لها المهاجر غير الشرعي خلال رحلة العبور والهجرة، ثم يتم التطرق لبعض الجهود الدولية والقارية بخصوص هذه

الظاهرة بغرض إدارتها والتخفيف من حدة آثارها السلبية على الدول، ومعالجة الأسباب التي تدفع الفرد لتكبّد مخاطر الرحلة ومخالفة القوانين.  
**تعريف الهجرة غير الشرعية:**

هي التدبير للدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أي دولة، من قبل أفراد أو مجموعة من الأشخاص من غير الأماكن المحددة، ودون التقيد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد. (فكرون و الجد، 2017)  
وتعني دخول شخص دولة أخرى بشكل غير شرعي أو حتى بشكل شرعي، ومن ثمّ تعمّد مخالفة القانون في الدولة المضيفة كإنتهاء مدة الإقامة وعدم المغادرة، مع وجود نية الإقامة في تلك الدولة، والهجرة غير الشرعية ليست مجرد ظاهرة عادية، بل هي حسب التكييف القانوني من الجرائم المنظمة العابرة للحدود. (الشجلاوي، 2019)  
دولة المنشأ: الدولة التي ينشأ فيها الفرد ويخرج منها كمهاجر غير شرعي.

دولة المهجر: الدولة التي يقصدها المهاجر في نهاية رحلته ليدخل أراضيها بطريقة غير قانونية.

دولة العبور: الدولة التي يستخدمها المهاجر غير الشرعي للمرور من خلالها بطريقة غير قانونية، أو البقاء مؤقتاً فيها للوصول في النهاية لوجهته الأخيرة.

#### **اتجاهات وأنماط الهجرة الأفريقية:**

شهدت اتجاهات الهجرة في أفريقيا تطوراً وتغيراً مستمراً؛ ففي السنوات الأخيرة شهد الطريق الشرقي (طريق الهجرة في خليج عدن) أعداداً متزايدة من المهاجرين، وخاصة من القرن الأفريقي، المنتقلين إلى دول الخليج وخارجها، وبالمثل حدثت زيادة في الحركة على الطريق الشمالي، الذي يجتازه المهاجرون أساساً من الغرب والقرن الأفريقي، المنتقلين إلى دول الخليج وخارجها، وبالمثل حدثت زيادة في الحركة على الطريق الشمالي، الذي يجتازه المهاجرون أساساً من الغرب والقرن الأفريقي في طريقهم إلى أوروبا عبر الصحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط، ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الهجرة على الطريق الشمالي صغيرة بالمقارنة مع الهجرة في القارة، وخاصة على الطريق الجنوبي من شرق أفريقيا/ القرن الأفريقي إلى الجنوب الأفريقي،

يتم توجيه الكثير من الموارد نحو إدارة الهجرة على الطريق الشمالي، وقد يرجع ذلك إلى الاهتمام السياسي الذي تلقته الهجرة في أوروبا، وعلاوة على ذلك؛ لا يزال الافتقار إلى بيانات مصنفة على نحو سليم نوع الجنس والعمر وعوامل أخرى يعرقل الاستجابات الشاملة لمحنة المهاجرين. (الأفريقي، ص ص 4،3)

ومن المتوقع أن تتفاقم الاختلافات الديمغرافية بين مختلف أنحاء العالم، حيث يتوقع أن يبلغ عدد السكان الشباب في أفريقيا 204 مليار نسمة بحلول عام 2050، ومن المتوقع أن تخسر أوروبا التي تشهد شيخوخة سكانية حوالي 30 مليون نسمة من مجموع 738 مليون نسمة بحلول عام 2050، ويمكن بالتالي توقع زيادة تدفق الهجرة إلى أوروبا وغيرها من البلدان المتقدمة النمو، والتي يمكن أن تسفر عن فوائد تنمية لأفريقيا إذا ما أُديرت على نحو سليم من خلال جملة أمور من بينها تنمية المهارات والتحويلات المالية والاستثمار في بلدان المنشأ. (الأفريقي، ص 5)

في حين يقوم 15000 شخص يومياً بالنزوح داخل الدول الإفريقية حالياً لأسباب مختلفة. (حسن، ص3)، وبلغ عدد المهاجرين الدوليين من أفريقيا 34 مليوناً، وكان نصفهم تقريباً من النساء (الأفريقي، ص 2)، في عام 2015 كان هناك ما يقدر بنحو 21 مليون مهاجر في أفريقيا، منهم 18 مليوناً من أفريقيا، والباقيين ينحدرون إلى حد كبير من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، وتشير الأمم المتحدة في تقديراتها إلى أن أوروبا ستستقبل 159 مليون مهاجراً حتى عام 2025. (الأفريقي، ص 3)

وفيما يخص بلدان المغرب العربي التي ظلت لمدة طويلة أرضاً للهجرة (باستثناء ليبيا)، إلا أن الهجرة في تلك البلدان (المغرب، والجزائر وتونس) اتخذت طابعاً جديداً خلال السنوات القليلة الماضية فإذا كانت أواخر عام 2000 تتميز بالهجرة المتواصلة على ونيرة ثابتة من هذه البلدان الثلاثة، إلا أن هناك أيضاً توسعاً في حجم الهجرة نحو هذه البلدان أيضاً، وهكذا، تغيرت هوية الهجرة المغاربية وباتت أكثر تعقيداً، وعندما يكتشف خطأ الفكرة التي بناءً عليها يعبر كل المهاجرين أو معظمهم الصحراء في طريقهم إلى أوروبا من الممكن أن يعيش عدد أكبر من أفارقة جنوب الصحراء في المغرب العربي من نظرائهم في أوروبا، وتعتبر ليبيا في حد ذاتها مقصداً رئيسياً ويفضل عدد كبير من المهاجرين الذين فشلوا في دخول أوروبا أو عجزوا عن مغامرة دخولها

البقاء في شمال أفريقيا كخيار ثانٍ، وبالإضافة لذلك يبلغ عدد أفارقة جنوبي الصحراء الذين نجحوا في عبور المتوسط عدداً أقل بكثير من العدد المحتمل من مواطني المغرب العربي الذين تمكنوا من القيام بذلك. (بلانس-بواساك، أندري، كيب، و سميكة، 2010، ص 14)

تتميز الهجرة على مدى السنوات الماضية في جميع مناطق أفريقيا بفئة كبيرة من الشباب المهاجرين، الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، وتدفعات الهجرة متنوعة الفئات والأتماط، فتشمل أعداداً متزايدة من النساء المهاجرات، والهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وهجرة اليد العاملة، وأعداداً كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا. (الأفريقي، ص 3)

أما من حيث المنشأ الجغرافي للأجانب، تشير التقديرات المتاحة إلى أن أفارقة جنوب الصحراء الذين يعيشون في شمال أفريقيا أكثر عدداً ممن يعيشون في أوروبا، وهم أقل عدداً بكثير في تونس عنها في المغرب والجزائر، مما يمكن تفسيره من واقع أن تونس لديها عمق جغرافي إفريقي أقل شأناً (ليس لديها حدود مشتركة مع أي دولة جنوب الصحراء الكبرى) وأن حدودها تخضع لرقابة صارمة بشكل خاص، والأغلبية الساحقة من الأجانب الذين يعيشون في ليبيا من أفارقة جنوب الصحراء. (بلانس-بواساك، أندري، كيب، و سميكة، 2010، ص 16)

وعُرف أن خلال الفترة من 1 يناير إلى 22 أكتوبر عام 2016 وصل 168.542 مهاجراً إلى إيطاليا من ليبيا، وأن هناك 4.164 شخص لقي حتفهم في عرض البحر، ومن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك. (ليبيا، محتجزون ومجردون من إنسانيتهم: تقرير حول انتهاكات ضد المهاجرين في ليبيا، 2016، ص 2). والجدول التالي يوضح أعداد المهاجرين الدوليين خلال الفترة (2000-2010):

الجدول (01) أعداد المهاجرون النوليون (2000-2019)

نسبة المهاجرين من سكان العالم %	عدد المهاجرين (نسمة)	للسنة
2.8	173588441	2000
2.9	191615574	2005
3.2	220781909	2010
3.4	248861296	2015
3.5	217642105	2019

المصدر: (تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، 2019، صفحة 21)، الجدول رقم 1.

أسباب الهجرة غير الشرعية الأفريقية:

إن للهجرة الأفريقية أسباباً ودوافعاً تجعلها إجبارية - وإن كانت باختيار الفرد وقراره - كالحالات التي يترك فيها وطنه نازحاً أو لاجئاً بسبب الحروب أو لأسباب اقتصادية، دينية أو سياسية، وتتعدد الأسباب مع تعدد الجوانب التي تمس حياة الفرد الإنسانية، نستعرض أهمها فيما يلي:

أولاً/ الأسباب الاقتصادية:

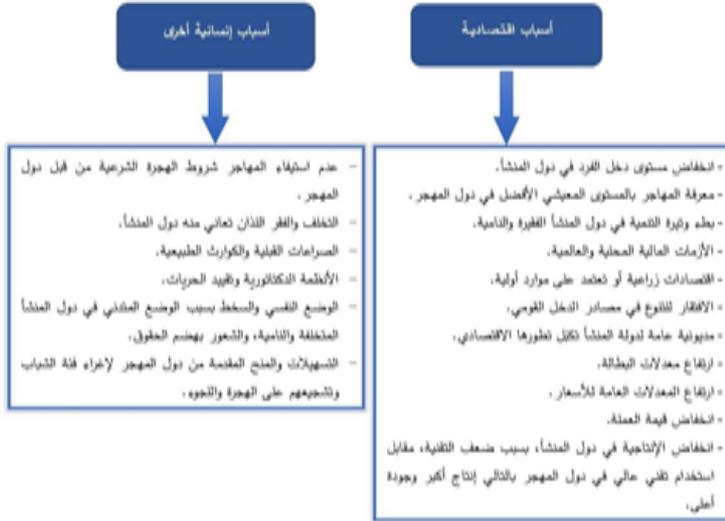
- الارتباط الواضح - بحسب الدراسات - بين الأزمات المحلية والعالمية وظاهرة الهجرة الدولية، سواء كانت شرعية أم غير شرعية، حيث تراود أفكار الهجرة وأحلام الحياة الأفضل ملايين الشباب من سكان القارة الفقيرة العاطلين عن العمل، فيزداد بذلك عدد المهاجرين غير الشرعيين عالمياً. (الشجلاوي، 2019، ص2)
- للهجرة الشرعية ضوابط وشروط لا تتحقق في الكثير من الراغبين فيها أو ربما في غالبيتهم، فيلجئون للهجرة غير الشرعية كبديل.
- التباين في المستوى الاقتصادي الذي يعيشه المهاجر في دولة المنشأ خاصته، وبين ما يعلمه عن اقتصاديات دول المهجر؛ يشكل عامل طرد بالنسبة له من بلاده، وعامل جذب كامن في دولة المهجر.

- بطء وتيرة التنمية في دول المنشأ الأفريقية النامية، بسبب أن اقتصاداتها في غالبيتها تعتمد على الزراعة التي تتأثر بالأحوال الجوية وغيرها، أو على تصدير موارد أولية مهددة دائماً بالنضوب. (الشجلاوي، 2019، ص 3)
  - افتقار دول المنشأ بشكل عام للتنوع في مصادر دخلها، مما يجعلها أكثر تأثراً بالأزمات العالمية أو التقلبات المناخية أو مهددة بنضوب موردها الذي تعتمد عليه في ناتجها المحلي.
  - اقتصادات دول المنشأ تعاني من مديونية عامة تكبل تطورها الاقتصادي. (الشجلاوي، 2019، ص 3)
  - اقتصادات دول المنشأ تعتبر بدائية، تتخفف فيها الأجور، بالتالي المستوى المعيشي، وينخفض فيها الاستخدام التكنولوجي مما يؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية.
  - تعاني دول المنشأ من ارتفاع معدلات البطالة.
  - غالباً ما تشكي الدول النامية (دول المنشأ) من التضخم.
  - كل النقاط السابقة هي في مقابل العكس تماماً في دول المهجر والتي عادةً هي دول متقدمة أكثر، واقتصادها أفضل حالاً من دول المهاجرين الأصلية، ومع توفر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والانتشار المعلوماتي، وتعدّد قنوات وصول الخبر؛ فإن الفرد في مجاهل أي دولة أفريقية أو نامية بشكل عام بات على علم تام بخصائص اقتصادات دول المهجر والمزايا التي يحظى به سكانها والمهاجرون إليها، مما يمثل عوامل جذب كافية "بالنسبة إليه" لاتخاذ قرار الهجرة وإن كانت غير شرعية، مثل: توفر فرص العمل، وارتفاع في المعدلات العامة للأجور وبالتالي ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد، لا يعكّر صفوه التقلبات الاقتصادية التي غالباً ما تشكي منها دولهم خاصة "التضخم"، والاستخدام التقني العالي والذي ينتج عنه إنتاجية أعلى.
- ثانياً/ أسباب أخرى مرتبط بالجوانب الإنسانية:**
- بعض الدول النامية تعاني من الصراعات القبلية والحروب الأهلية؛ ما يشغل سكانها وحكوماتها عن التنمية، فينشأ الشباب مشحونون بالغضب، ويضطر الكثيرون للجوء السياسي أو النزوح، أو اللجوء للخيار غير الشرعي في أعراف التنقل والسفر.

- المقارنات التي تتكون في نفس الأفراد بين دولهم النامية والمتخلفة وبين دول المهجر المتقدمة والمستقرة؛ فيشعر أنه مهضوم الحق في حياة كريمة، وتتكون لديه رغبة قوية في الهجرة لتحسين أوضاعه.
- ليس كل شباب الدول الإفريقية مستوفين لشروط الهجرة الشرعية؛ فيقدمون على الهجرة غير الشرعية كأمل يراه الشباب، وحل.
- الكوارث الطبيعية من أهم أسباب النزوح القسري.
- المناخ المقيد للحريات والأنظمة الدكتاتورية التي تشتهر بها الدول المتخلفة والنامية.

#### ثالثاً/ بعض الأسباب والمغريات الخارجية:

- إن مشكلات الهجرة والنزوح في القارة الأفريقية لا تعود فقط لأسباب كامنة وحاضرة داخل القارة نفسها، وإنما هناك دوافع أخرى تقف وراءها الرغبة الأوروبية في استقطاب الأفارقة وتجنيسهم وتيسير سبل حصولهم على حق اللجوء السياسي لديها، ومن أهم هذه الدوافع : (حسن، صفحة 14، 13)
- الرغبة الأوروبية في تعويض النقص في أعداد الشباب وقلة الأيدي العاملة، في ظل عدم تناسب معدلات الإنجاب في أوروبا (طفلين لكل عائلة) مع متطلبات النمو الاقتصادي.
  - تعزيز مكانة أوروبا الصناعية في النظام الدولي والذي يتطلب إعادة ترميم ديموغرافية السكان الأوروبيين من حيث وفرة العمالة، لذا فإن استقطاب مهاجرين صناعيين عماليين عبر توظيف حركة الهجرة واللجوء الإفريقية سيكون واحد من أهم الدعامات في هذا الإطار.
  - رغبة أوروبا في تعزيز سمعتها الدولية في مجال حقوق الإنسان من خلال تقديم التسهيلات للمهاجرين وطالبي اللجوء.
  - هناك رغبات أوروبية وأمريكية مشتركة في توظيف المهاجرين في المجال العسكري وفق ضوابط أمنية خاصة، ومن ثم يتم استغلال نسبة كبيرة من المهاجرين الأفارقة بعد تأهيلهم وإعادة ترتيبهم اجتماعياً وفكرياً في الخدمة بمؤسسات الجيش والدفاع والأمن والدفاع العسكري كجنود عاديين وفي المراكز غير الحساسة.



والشكل رقم (01) يوضح باختصار أسباب الهجرة الأفريقية غير الشرعية:

## مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

### آثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية على دول المنشأ ودول المهجر:

إن السبب وراء الإصرار العالمي على القيود المتفق عليها فيما يخص الهجرة والسفر هو الآثار السلبية التي عانت منها الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية، ما حوّل الهجرة من نشاط عادي وظاهرة طبيعية إلى كونه أزمة عالمية، وتتوزع الآثار الناجمة عن الهجرة الأفريقية غير الشرعية لتتأثر ليس فقط دول المهجر؛ وإنما دول المنشأ ودول العبور كذلك، وتتعاكس على الجانب الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر، وتتأثر بها باقي الجوانب الأخرى التي تمس حياة الفرد أيضاً.

#### • أولاً/ الآثار الاقتصادية:

لا جدال دولياً ولا منطقياً في عدم مشروعية انتهاك حدود دولة ما لدخولها أو حتى للعبور منها، ولذلك آثاراً سلبية على اقتصادات الدول المتأثرة بهذا النوع من الهجرات سيتم سردها حالياً، إلا أن الواقع والملاحظة أظهرت بعض الآثار الإيجابية أيضاً التي تتحقق من وراء هذا النوع من الهجرات، وفيما يلي بيان ذلك:

- الآثار الاقتصادية السلبية:
- يترتب عن الهجرة تسرب العمال المهرة ومتوسطي المهارة من اقتصادات دول المنشأ التي هي في أمس الحاجة لها باعتبارها غالباً دولاً نامية، تحتاج تلك القدرات الشابة والأدمغة لدفع عجلة النمو الاقتصادي فيها.
- وتشير إحصاءات منشورات الاتحاد الإفريقي أن 70000 من المهنيين المهرة في أفريقيا يهاجرون كل عام، لذا فإن الاتحاد في مسودته لخطة العمل للسنوات (2018-2027) يوصي بضرورة مكافحة هجرة المواطنين المهرة، وتوليد برامج للتنمية الاقتصادية مراعية للمنظور الإنساني لتوفير فرص عمل مجزية، وتنمية مهنية وفرص تعليمية للمواطنين المؤهلين في دولهم الأصلية، ومواجهة آثار هجرة الأدمغة بتشجيع المواطنين في الخارج على الإسهام في تنمية دولهم الأصلية، من خلال نقل الموارد المالية والبشرية، مثل عودة المهاجرين القصيرة والطويلة الأجل، ونقل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا، في سياق برامج مثل برنامج المنظمة الدولية للهجرة (الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا)، وأنشطة منظمة العمل الدولية، وغيرها (الأفريقي، ص15)
- تظهر وبشكل مباشر جراء هذه الهجرات مشكلة عدم وجود تخطيط اقتصادي في دولة المنشأ لسد العجز في اليد العاملة وتعويض المفقود من العقول.
- تتأثر موازين المدفوعات في كل من دول المنشأ ودول المهاجر نتيجة تلك الهجرات؛ فتنبرز في دولة المنشأ ظاهرة زيادة معدلات التضخم بسبب التحويلات المالية، حيث يتم إنفاق معظم تلك التحويلات على الاستهلاك (الشجلاوي، 2019، ص 4،5)، أما بالنسبة لدولة المهاجر فإن هذه التحويلات تمثل تسرياً من اقتصاداتها من العملة الأجنبية.
- إن الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى خلق ما يعرف بـ "الجريمة المنظمة"؛ حيث أن هناك عصابات يقوم بناؤها التنظيمي على تصدير وتهريب هؤلاء المهاجرين، لما في ذلك من عائد مالي ضخم ناتج عن تلك التجارة. (الشجلاوي، 2019، ص 5)
- تستطيع الجماعات الإجرامية المنظمة، من خلال عمليات التهريب؛ تهديد الاقتصاد الإقليمي والعالمي عن طريق التدخل في الدول التي تمر بمراحل تحول

اقتصادها إلى اقتصاد السوق، وتتدخل فيها بشكل يتمثل في قيامها بغسل أموالها المتحصلة من تجارتها غير المشروعة. (الشجلاوي، 2019، ص 5).

#### • الآثار الاقتصادية الإيجابية:

تؤكد كثير من الآراء بأن الهجرة - وإن كانت غير شرعية - فإنها تتطوي على آثار إيجابية، فبعيداً عن الصورة النمطية للنزوح الأفريقي لأسباب متعلقة بالنزاعات البيئية أو الكوارث الطبيعية أو ما شابه، فإن:

• حركة الهجرة الأفريقية في صورتها الدولية باتت تشكل مصدراً رئيسياً للعمالات الأجنبية لمعظم الدول الأفريقية عن طريق ما يُعرف بالتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون لبلدانهم الأصلية؛ مما يشكل دعماً لميزان المدفوعات الدولي، حتى أن الاقتصادات الأفريقية سجلت عام 2015 تحويلات بلغت 66 مليار دولار أمريكي، ولعل هذا هو السبب في إنشاء المؤسسة الأفريقية للتحويلات المالية التابعة للاتحاد الأفريقي، بهدف " تسخير التحويلات المالية من أجل التنمية في أفريقيا". (حسن، ص5)

• هجرة اليد العاملة لعبت دوراً هاماً في سد احتياجات العمالة في قطاعات الزراعة والبناء وغيرها من القطاعات في دول المهجر، مما يسهم في التنمية الاقتصادية للعديد من دول المهجر التي مازالت تسير في طريق التنمية. (الأفريقي، ص 5)

• الهجرات تعمل على التخفيف من حدة معدلات البطالة المرتفعة عادةً في دول المنشأ.

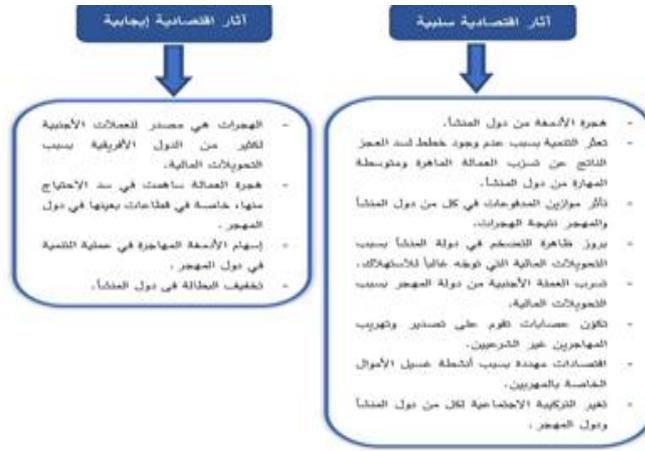
• نقل المعرفة والمهارات وما له من فوائد؛ فعودة المهاجرين إلى دولهم الأصلية قد أسهمت في بعض الحالات إسهاماً كبيراً في اقتصادات دول المنشأ. (الأفريقي، ص 5)

#### • الآثار الإنسانية الأخرى للهجرة الأفريقية غير الشرعية:

• تؤدي الهجرة عموماً إلى تغيير التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر ودول المنشأ وإلى تغيير في الخريطة السكانية للمنطقة؛ وذلك لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة لسكان الأصليين. (الشجلاوي، 2019، ص 5، 6)

- غالباً ما يتم التعامل مع المهاجر في دول المهجر بنظام مختلف عما يتم التعامل به مع المواطن الأصلي؛ مما ينتج عنه توترات بين المجتمعات ونشوء كراهية ضد الأجانب وشعور بالضيق والاضطهاد نتيجة التفرقة. (الشجلاوي، 2019، ص 6،5)

والشكل رقم (02) يوضح أهم الآثار الاقتصادية للهجرة الأفريقية غير الشرعية على دول المنشأ ودول المهجر:



الشكل رقم (02) آثار الهجرة الأفريقية الغير شرعية على دول المنشأ ودول المهجر

### الهجرة الأفريقية غير الشرعية ودول العبور:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل حالة من القلق ليس فقط لدول المنشأ ودول المهجر وإنما لدول العبور أيضاً، مما يستدعي وضع أطر تعاون بين الدول للحد من هذه الظاهرة وآثارها السلبية المرافقة للهجرات كنقل الأمراض المعدية والفوضى وتصدير الإرهاب، وما يرتبط بها من جرائم كتجارة البشر والتهريب، وما يرافقها وينتج عنها من آثار اقتصادية سيئة.

### أسباب اختيار دولة بعينها للعبور:

السبب الذي يجعل دولة ما هي دولة عبور دون غيرها بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين؛ هو مدى قربها من دول المهجر التي تتوفر فيها عوامل الجذب الكافية

لاختيارها كوجهة لقوافل المهاجرين والنازحين واللاجئين. أيضاً العمق الذي تملكه دول العبور داخل دول الجوار (أبوزيد، 2019، ص67). كما أن الأوضاع الأمنية غير المستقرة والرقابة الحدودية الضعيفة والفساد وانتشار الرشاوي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشاط عصابات التهريب البشرية والسلعية بالتالي توفر بيئة عبور جاذبة للهجرات غير الشرعية، أيضاً توفر فرص العمل في الدولة يجعلها جاذبة كدولة عبور لأن المهاجر -غالباً- يحتاج لمرحلة يجمع فيها الأموال التي تمكنه من تحمّل تكلفة الهجرة غير الشرعية الحدودية أرضاً أو عن طريق القوارب إلى الضفة الأخرى حيث دول المهجر.

وتعتبر ليبيا مثلاً من الدول التي تُقصد لغرض الهجرة، ومثالاً جيداً عن دول العبور أيضاً، حيث ملايين من المهاجرين غير الشرعيين قصدوها غالباً لأسباب اقتصادية لغرض العمل وتحسين أحوالهم المعيشية أو لتحقيق حلمهم في الوصول إلى أوروبا، ومن أهم ما ساعد في جعلها مقصداً للمهاجرين هي حدودها الأفريقية مع الدول النامية الأكثر تصنيفاً كدول منشأ وشواطئها التي يُعبر من خلالها إلى أكثر الدول المصنفة كدول مهجر، بالإضافة للاضطرابات الأمنية داخل البلاد وما نتج عنها من ضعف في الرقابة الحدودية وانتشار الرشاوي والفساد؛ الأمر الذي أدى لاستقواء شبكات التهريب وزيادة نشاطها، أيضاً فرص العمل المتوفرة بسبب قلة المهارات المحلية في بعض الأعمال التي تتطلب مهارة عالية أو تخصصات أكاديمية مستويات متقدمة، كذلك بسبب أنفة سكان البلاد من القيام ببعض الأعمال كأعمال النظافة العامة، والعمل بالمطاعم والمخابز وما شابه؛ كل ذلك ساهم في توفر فرص عمل كثيرة للمهاجرين، بالإضافة لطبيعة الليبيين التي تتقبل الأجنبي وتتعاطف معه وتساعد، وعدم حرمان الدولة لهم من كثير من حقوق يتمتع بها السكان الأصليين.

وتشير الأرقام أنه خلال عام 2016 وصل 168.542 مهاجراً إلى إيطاليا من ليبيا، وعُرف أن 4.164 شخص لقي حتفهم في عرض البحر (ليبيا، 2016، صفحة 2). وبحسب تقديرات "منظمة الهجرة الدولية" فإن مئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين خلال الفترة 2015-2017 عبروا القارة الأفريقية كي يصلوا إلى ليبيا سواء للبقاء أو للعبور إلى أوروبا، فدخل البحر ما يقرب من نصف مليون فرد، وفارق ما يربو

عن 10000 منهم الحياة وهم يحاولون (الدولية، 2017، صفحة 4)، وقدرت المنظمة عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا عام 2017 بنحو 416556 شخص، وطبقاً لمصادر منظمة الهجرة فإن ما يربو عن 60% من المهاجرين في ليبيا ينتمون إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء، بينما قَدِمَ 32% منهم من دول الشمال الأفريقي، ونحو 7% من دول آسيوية وشرق أوسطية. (الدولية، 2017، ص5)

### رحلة العبور والهجرة الأفريقية غير الشرعية في ليبيا:

رحلة العبور للمهاجرين الغير شرعيين تمر بمسارات مكونة من ثلاث مراحل: (أبوزيد، 2019، ص64)

- المرحلة الأولى: هي الوصول إلى ليبيا عبر طرق متعددة بحسب جهة الوصول.
- المرحلة الثانية: هي الانتقال من منطقة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر وما يتضمنه الانتقال من مخاطر.

### • المرحلة الثالثة: هي مرحلة التجميع في مدن الساحل.

معظم المهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى ليبيا هم أفرقه يتم تجميعهم في أماكن النقاء داخل كل مدينة على حدة، ثم تقوم عصابات متخصصة بعمليات التهريب بنقلهم عبر حافلات كبيرة من مدينة إلى أخرى، وفي الأخيرة ينتظرون عدة أسابيع حتى تنتهي عصابات التهريب من استكمال عمليات التشبيك مع بعض عناصر الشرطة وخفر السواحل، مستخدمة وسائل غير أخلاقية أو غير قانونية؛ كالرشوة، أو البيع والشراء كتجارة العبيد، بعد عملية التجميع تبدأ عملية النقل إلى سواحل إيطاليا، وحينما يقترب موعد السفر تقوم العصابات بتقسيم المهاجرين إلى مجموعات ثم تنطلق بهم عصابات التهريب إلى المدن الساحلية الأقرب للسواحل الإيطالية، أشهرها مدينة (زواره) التي تبعد عن سواحل إيطاليا بحوالي 152 ميل بحريا، يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوما واحدا إذا كانت الأحوال الجوية مستقرة. (أبوزيد، 2019، ص 62)

### الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية على دولة العبور:

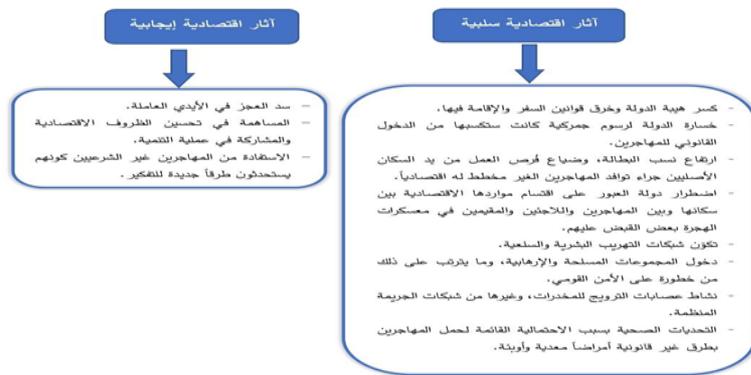
- تشكّل شبكات التهريب البشرية والسلعية على الحدود البينية البرية والبحرية.
- دخول المجموعات المسلحة وأصحاب الأفكار الإرهابية لدولة العبور وما يترتب على ذلك من آثار سيئة على الأمن القومي لدولة العبور.

- نشاط عصابات الترويج للمخدرات وتهريبها وشبكات الجريمة المنظمة والمجموعات التي تشجع الممارسات اللاخلاقية. (أبوزيد، 2019، ص 61)
- ارتفاع نسب البطالة بين أفراد دولة العبور بسبب توافد المهاجرين غير الشرعيين بشكل غير مخطط له اقتصادياً.
- ميل أرباب العمل لاستخدام العاملين من المهاجرين غير الشرعيين وتفضيلهم عن العامل المحلي، ليس فقط لمهاراتهم الأعلى، بل لرخص أجورهم أيضاً، وعدم الالتزام القانوني إزاءهم؛ فالمهاجر العابر غير قادر على تقديم شكوى للمطالبة بحقوقه كون وجودهم أصلاً غير قانوني، فيرضى بما يمنحه صاحب العمل.
- ضياع فرص العمل من يد السكان الأصليين لدولة العبور جراء توافد المهاجرين الراغبين في العبور عن طريق هذه الدولة، يجعلهم ينشطون في الأعمال الغير قانونية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية؛ فعلى سبيل المثال في ليبيا يوفر العمل في مجال التهريب للمهرب ما قيمته 100 جنيه إسترليني من كل مهاجر للربط بينه وبين شبكات التهريب التي تعمل على طول السواحل الليبية مقابل عبوره نقاط التفتيش التي تقيّمها المجموعات المسلحة المختلفة. (أبوزيد، 2019، ص 60، 61)
- كسر هيبة دولة العبور وانتهاك سيادتها وخرق قوانين السفر والإقامة فيها.
- قد يترتب على التوافد غير الشرعي وبطرق غير نظامية وقانونية للمهاجرين تحديات صحية؛ إذ لا يمكن معرفة ما قد يحمّله المهاجر من أمراض معدية وأوبئة.
- ففي ليبيا كواحدة من أهم دول العبور تكشف التقارير التي تقوم بإجراء فحوصات للمهاجرين أن نسبة 15% يحملون أمراضاً كالإيدز والوباء الكبدي وحتى الأمراض التي انقرضت من فترة طويلة مثل مرض الزهري. (أبوزيد، 2019، ص 63)
- خسارة الدولة لرصوم جمركية كانت سنكسبها على الحدود من الدخول القانوني للمهاجرين لأراضيها. (أبوزيد، 2019، ص 63)
- امتداد الخطر من الهجرة إلى موارد دولة العبور الاقتصادية لأنها مجبرة على اقتسام الموارد مع المهاجرين قسراً بسبب الاضطرابات الأمنية واللاجئين، ومع المقيمين في مخيمات المقبوض عليهم من المهاجرين غير الشرعيين متلبسين حال الدخول أو الخروج من حدود دولة العبور.

• دخول مهاجرين من جنسيات وثقافات مختلفة إلى أراضي دولة العبور يضع المجتمع المحلي في تحدٍّ اجتماعي لما ينتج عن ذلك بالضرورة من انتشار لسلوكيات وأفكار منافية لما يعرفها ويقبلها أفراد دولة العبور، وتزداد المشكلة حدة كل ما كانت دولة العبور ذات طابع ديني واجتماعي محافظ. (أبوزيد، 2019، ص 74)

وبقدر ما يظهر من آثار سلبية تعاني منها دولة العبور جزاء الدخول غير الشرعي إلى أراضيها، فإن هناك إيجابيات قد تحظى بها أيضاً، وتعود عليها بالنفع وعلى اقتصادها:

- سد العجز في اليد العاملة لدى دولة العبور.
  - المساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والمشاركة في عملية التنمية فيها، عن طريق الاستفادة من العمال المهرة ومتوسطي المهارة بينهم الذين يرغبون في العمل لغرض جمع الأموال لإكمال رحلة الهجرة غير الشرعية.
  - الاستفادة من وجود المهاجرين اجتماعياً عن طريق كونهم يستحدثون طرقاً جديدة للتفكير وكسر المفاهيم الثقافية القديمة والغير مجدية. (تقييم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، ص 21)
- والشكل التالي رقم (03) يوضح أهم الآثار الاقتصادية السلبية والإيجابية على دولة العبور التي تجنيها من تدفقات الهجرة غير الشرعية:



الشكل رقم (03) آثار الهجرة الافريقية الغير شرعية على دول المصدر

### المخاطر الإنسانية للهجرة الأفريقية غير الشرعية:

يستخدم المهاجرون طرقات غير آمنة؛ كونهم مخالفين لقانون الدولة التي يرغبون عبور حدودها أو حتى الإقامة فيها؛ فالدول تنتظر للهجرة غير النظامية كتهديد للأمن القومي، ممّ يؤدي إلى تعميم النظرة للمهاجرين غير الشرعيين على أنهم يشكلون تهديداً أمنياً قائم الاحتمال دائماً، واستخدام المهاجرين غير الشرعيين لتلك الطرق الغير آمنة يجعلهم دائماً في وضع خطير وعرضة للإيذاء من جانب المهربين والمتجرين، والنساء والفتيات معرضات بشكل خاص للاتجار بالبشر والعنف وغير ذلك من المخاطر (الأفريقي، ص 4). وكثيراً ما يتحدث من تقابلهم منظمة العفو الدولية من المهاجرين عن أشكال التواطؤ بين خفر السواحل والمهربين، حيث يسمح خفر السواحل بمغادرة المهربين مقابل رسوم يدفعونها، بينما يتم التعامل مع المهاجرين بالتهديد والعنف، وقد يقومون بالسطو على ممتلكاتهم، ويتسببون في مقتلهم في بعض الأحيان وتعريضهم للخطر بسبب الطريقة المتهورة التي يتصرفون بها دون أن يعطوا اعتباراً لمبادئ السلامة. (الدولية، 2017، ص 6)

ومن المخاطر الإنسانية التي تتصوي على الهجرات غير الشرعية؛ تمرير أشخاص هاربين من القانون، وذلك لقيامهم بأعمال غير شرعية في دولهم الأصلية، كما أن المهاجرين غير الشرعيين في الغالب لا يملكون شهادات صحية وقد أثبتت الدراسات أن أغلب هؤلاء المهاجرين بصورة غير شرعية يكونون مصابين بهذه الأمراض، والخطير أن هذه الفئة غالباً ما نجدهم يعملون في المطاعم، والمخابز وغيرها (فكرون و الجد، 2017، ص 138)

### جهود دولية وقارية لإدارة الهجرة:

تسير المناقشات الدولية حول موضوع الهجرة غير الشرعية في اتجاهين؛ حق الدول في فرض سيادتها ومراقبة حدودها وشواطئها وحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية وغيرها، وحقوق اللاجئين والمهاجرين، وبينما تسعى المنظمات العالمية في تحقيق التوازن بين هاذين الاتجاهين، إلا أن الكفة لا بدّ وأن ترجح لمصلحة طرف على حساب

آخر، وغالباً فإن الميل العالمي هو باتجاه حفظ حق الدول في فرض قيود للدخول إلى أراضيها مما يُهدد بإضعاف حماية حقوق المهاجرين الإنسانية. (الأفريقي، ص 2) تتنبأ توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بأن يساعد تبني سياسات داعمة للهجرة على زيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بنحو 61% بحلول العام 2030 إلى نحو 3250 دولاراً، ومن المنتظر أن تعمل مبادرات مثل برنامج التأشيرات المؤقتة في رواندا للمهاجرين شبه المهرة، والتوسع الأخير في المغرب في فئات الوظائف التي يمكن للأجانب الالتحاق بها، على جلب سياسات عمل أكثر مرونة لهذين السوقين، وسوف تستفيد دول أخرى كثيرة من دول المهجر من مبادرات مماثلة. (كيتوي، 2018)

وتوصي خطة العمل التي يتبناها الاتحاد الإفريقي في مسودته (2018-2027) بإدراج الهجرة في صياغة أطر إنمائية قارية وإقليمية؛ بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية والحضرية التي ينشأ فيها المهاجرون، وتنمية مهاراتهم مما يُسهم في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والحد من الفقر، وتحسين ظروف المعيشة والعمل (الأفريقي، ص 40). وفي نفس الإطار توصي الخطة بتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع التجارة والاستثمار، ودعم التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في مجال الهجرة والتجارة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية وإقليمية تيسر أنشطة التجار عبر الحدود، خاصة فيما يتعلق بالتجارة المبسطة التي تدعم أعمال التجار الصغار. (الأفريقي، ص 35، 36)

كما توصي خطة العمل -المذكورة آنفاً- بخفض تكلفة التحويلات المالية عن طريق تشجيع المنافسة في أسواق التحويلات المالية، وتشجيعها من خلال اعتماد استراتيجيات اقتصادية مواتية للاستثمار لأصحاب هذه التحويلات في الأنشطة التجارية والإنتاجية، وسياسات ملائمة للقطاع المالي ومشجعة لمؤسساته وللتواصل بينها؛ مثل شبكات مكاتب البريد، ومقدمي الخدمات المالية الريفية.. الخ، حيث أن التشجيع على استخدام أموال المهاجرين لأغراض الاستثمار والتنمية في القطاعين العام والخاص، من شأنه أن يُحسن بيئة الاقتصاد الكلي على المدى الطويل ويقلل هجرة المهنيين الأفارقة.

(الأفريقي، ص 16)

ومن التوصيات المهمة التي أدرجها الاتحاد الأفريقي في خطة العمل للسنوات (2018-2027)، كانت فيما يخص أهمية إجراء البحوث التي تسلط الضوء على المكاسب الاقتصادية التي ستجلبها زيادة التنقل، بما في ذلك تحليل سوق العمل لتحديد الاختلالات في أسواق العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل، من أجل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية الأعضاء وداعمة لها لتكييف نظمها التعليمية والتدريبية نحو المؤهلات التي ستكون مطلوبة في جميع أنحاء المنطقة. (الأفريقي، ص14)

##### 5. النتائج والتوصيات :

من خلال التحليلات وما تمّ سرده تمّ التوصل لإثبات الفرضية التي تقوم عليها الدراسة، وهي أن الهجرة الأفريقية غير الشرعية ظاهرة سلبية، تأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة الدوافع المؤدية إليها، وأثارها تكون سيئة على الجانب الاقتصادي وعلى الجوانب الإنسانية الأخرى في دول المنشأ والمهجر، وكذلك دول العبور.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- سوء الأحوال الاقتصادية في دول المنشأ من أهم أسباب الهجرة الأفريقية غير الشرعية، في مقابل الظروف الاقتصادية الممتازة في دول المهجر.
- تحسين الظروف الاقتصادية والمستوى المعيشي هو الهدف الرئيسي لأغلب المهاجرين غير الشرعيين.
- تؤثر الجوانب الإنسانية الأخرى أيضاً في اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية؛ كالجوانب السياسية، والأمنية، والاجتماعية وغيرها، مقابل استقرار أمني، ومناخ حر، وثقافة اجتماعية عالية في دول المهجر.
- هجرة الأدمغة والأيدي العاملة الماهرة مشكلة بالنسبة لدولهم وخسارة لاقتصادها، إلا أنها ثروة بشرية بالنسبة لدول المهجر.
- تسبب تدفقات الهجرة لدول العبور زيادة في معدلات البطالة، وانتشار شبكات التهريب، وغيرها من الآثار السلبية التي تعاني منها أيضاً دول المهجر.
- التحويلات المالية التي هي مكسب مهم لدول المنشأ إذا ما تمّ استثمارها، لكنها مشكلة في حال توجيهها نحو الاستهلاك فقط كما يحدث في أغلب دول المنشأ الأفريقية النامية.

- التحويلات المالية تشكل تسرباً من اقتصادات دول المهج، لذا فهي من أهم الآثار الاقتصادية السلبية للهجرات.
- ضعف القوة القانونية والرقابة الحدودية في دول العبور هي البوابة الرئيسية للهجرات غير الشرعية.
- رغم الآثار السلبية الكبيرة للهجرة الأفريقية غير الشرعية إلا أن لها آثاراً إيجابية على كل الدول المتأثرة بموضوع الهجرة، يجب أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة "إدارة الهجرة غير الشرعية".
- رغم الجهود الدولية التي تبذل لإدارة الهجرة، إلا أنها مازالت قاصرة عن تلبية طموحات المهاجرين، وحماية الدول من انتهاك حدودها وسيادتها.
- أهم التوصيات التي خرجت بها الجهود القارية ما جاء في خطة العمل الصادرة عن الاتحاد الأفريقي في مسودته (2018-2027) والتي تدعو لزيادة المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة إنتاجية الشباب الأفريقي، والتقليل من نسبي الفقر والبطالة.

### مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

Human and Community Studies Journal

### 6. التوصيات:

- تخلص الدراسة لمجموعة من التوصيات المهمة يمكن إجمالها فيما يلي:
- لا يكفي القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية أمنياً، وإنما للقضاء عليها يجب البحث في الأسباب المؤدية إليها، حيث يجب التركيز على الجوانب الاقتصادية التي تُعد من أهم الأسباب التي تؤثر في قرار الهجرة لارتباطها بشكل مباشر بموضوع التنمية.
  - يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الاحترام الأكيد لحقوق الإنسان.
  - يوصى بتسهيل إجراءات وشروط الهجرة، للحد من الدخول غير القانوني للدول، وتحقيق شرط المنافسة والحرية الاقتصادية المتمثل في حرية الحركة والتنقل للأفراد.
  - الاهتمام من قبل السلطات المحلية بتيسير الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، بما في ذلك مكافحة كراهية الأجانب والعنف الجنسي والإنساني.

- يوصى بإجراء بحوث عن الهجرة من دولة إلى دولة، وأيضاً داخل الدولة نفسها؛ حيث الهجرة من الريف إلى المدن، وعوامل الطرد والجذب المتكيفة في الظاهرة.
- الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات وإجراء البحوث بشأن دوافع واتجاهات وخصائص الهجرة داخل وخارج القارة الأفريقية لوضع سياسات وبرامج فعالة، حيث يشكّل الافتقار إلى بيانات موثوقة ومفصلة أحد العقبات الرئيسية التي تعيق برامج إدارة الهجرة والتعاون الدولي.
- زيادة الدعم الدولي لدول العبور لكي تتمكن من القيام بدورها في الحد من التدفق غير الشرعي للمهاجرين إلى دول المهجر عن طريقها.
- تركيز الجهود الدولية على زيادة الجهود التنموية لدول المنشأ، بتقديم المنح، ورفع الدعم التكنولوجي، وتوفير فرص عمل للشباب في دولهم للحد من الهجرة غير الشرعية.
- الأخذ بتوصيات المؤتمرات والندوات العالمية التي أقيمت حول الموضوع، كتلك الصادرة عن الاتحاد الأفريقي في المسودة الخاصة بخطة العمل (2018-2027).
- خلق قنوات للتواصل بين المهاجرين ومؤسسات دولهم المنشأ؛ للمساهمة في تنمية بلدانهم بالاستناد على الخبرات التي اكتسبوها في المهجر.

#### 7. المصادر والمراجع:

#### Bibliography.

- [1] أبوزيد، م. إ. (2019). الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017). كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية. عمان: جامعة الشرق الأوسط. Retrieved 10 25, 2020, from [https://meu.edu.jo/libraryTheses/5ca84f96db2a6\\_1.pdf](https://meu.edu.jo/libraryTheses/5ca84f96db2a6_1.pdf)
- [2] الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا و خطة العمل (2018). (n.d.). الأفريقي، ا [2] Retrieved أديس ابابا: الاتحاد الأفريقي. (2027 (p. 3,4). الاتحاد الأفريقي

from

[https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/33023-wd-arabic\\_revised\\_migration\\_policy\\_framework\\_stc.docx](https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/33023-wd-arabic_revised_migration_policy_framework_stc.docx)

- [3] الدولية، م. ا. (2017). شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا: الانتهاكات ضد الاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا. منظمة العفو الدولية. لندن: منظمة العفو الدولية. Retrieved 11 15, 2020, from

<https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf>

- [4] الشجلوي، ب. س. (2019). الهجرة غير الشرعية من دول أفريقيا إلى أوروبا: أسباب وآثار. المركز الديمقراطي العربي. Retrieved from

<https://democraticac.de/?p=60447>

- [5] بلانس- بوساك، ف.، أندري، م.، كيي، س. & سميكة، ن. (2010، ديسمبر). دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة وعلى ضمان حماية المهاجرين اللاجئين وطالبي اللجوء. الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان, Retrieved 10 2020, .

from" [https://euromedrights.org/wp-](https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2018/07/Study-on-Migration-and-Asylum-in-Maghreb-Countries-AR.pdf)

[content/uploads/2018/07/Study-on-Migration-and-Asylum-in-Maghreb-Countries-AR.pdf](https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2018/07/Study-on-Migration-and-Asylum-in-Maghreb-Countries-AR.pdf)

- [6]. (2019). تقرير الهجرة في العالم لعام 2020. الأمم المتحدة. جينيف: المنظمة الدولية للهجرة

. Retrieved 10 2020, from

[.https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf)

- [7]. (n.d.). تقييم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي. الاتحاد الأفريقي. Retrieved

10 25, 2020, from

<https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/32718-wd->

[arabic\\_report\\_evaluation\\_of\\_the\\_migration\\_policy\\_framework\\_for\\_africa.pdf](#)

[8] حسن، م .(n.d.). النزوح والهجرة في القارة الأفريقية بين الاضطراب والحلم قراءة في الاقتصاد والديموغرافيا ونوايا الهيمنة , Retrieved 10 11, 2020,

<http://mogadishucenter.com/wp-content/uploads/2019/03/%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9.pdf>

[9] فكرون، ع. ا & .، الجد، ع. م. (2017، يونيو 1). واقع الهجرة غير الشرعية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

, p. 6. Retrieved from <https://www.docdroid.net/kQsepdd/9-oakaa-alhgr-ghyr-alshraay-pdf>

[10] كيتوي، م. (2018). إعادة تعريف الهجرة الأفريقية. جريدة الغد Retrieved 10 2020,

from *Human and Community Studies Journal*  
<https://alghad.com/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9/>

[11] ليبيا، ب. ا. (2016). (محتجزون ومجردون من إنسانيتهم" تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين ضد المهاجرين في ليبيا. الأمم المتحدة. جينيف: مفوضية الأمم المتحدة.

[12] ليبيا، ب. ا. (2016، ديسمبر 13). محتجزون ومجردون من إنسانيتهم: تقرير حول انتهاكات ضد المهاجرين في ليبيا. الأمم المتحدة. جينيف: مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان Retrieved 10 2020, from